الأمم المتحدة

A/66/437

الجمعية العامة

Distr.: General
13 December 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ١٦ من جدول الأعمال

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

تقرير اللجنة الثانية

المقرر: السيد ريمون **لاندفلد** (سورينام)

أولا – مقدمة

١ – قررت الجمعية العامة في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، بناء على توصية المكتب، أن تدرج البند المعنون ”تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية“ في جدول أعمال دورتها السادسة والستين وأن تحيله إلى اللجنة الثانية.

٢ – ونظرت اللجنة الثانية في البند في جلساتها ٢٤ و ٣٤ و ٤٠ المعقودة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ويرد سرد للمناقشة التي أجرتها اللجنة في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/66/SR.24 و 34 و 40). ويوجه الانتباه أيضا إلى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها ٢ إلى ٦ المعقودة في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر (انظر الوثائق A/C.2/66/SR.2-6).

٣ – وكان معروضا على اللجنة من أجل نظرها في البند الوثائق التالية:

(أ) تقرير الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت (A/66/67-E/2011/79)؛

191211 191211 11-63572 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

(ب) تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي (A/66/64-E/2011/77)؛

(ج) تقرير الأمين العام عن تعزيز التعاون بشأن قضايا السياسة العامة المتعلقة بالإنترنت (A/66/77-E/2011/103).

٤ - وفي الجلسة ٢٤، المعقودة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى ببيان استهلالي كل من مدير شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ ورئيس فرع العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ ورئيس أمانة لجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (انظر الوثيقة A/C.2/66/SR.24).

ثانيا - النظر في مشروعي القرارين A/C.2/66/L.21 و A/C.2/66/L.80

٥ - في الجلسة ٣٤ المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل الأرجنتين، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان ''تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية'' (A/C.2/66/L.21)، نصه كما يلي:

''**إن الجمعية العامة،**

''**إذ تشير** إلى قراراتها ٥٦/١٨٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٧/٢٣٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/٢٥٢ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٠٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/١٨٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، و ٦٥/١٤١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٦/٤٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨/٣ المؤرخ ١٨ تموز/ يوليه ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩/٧ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩ و ٢٠١٠/٢ المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠، وغيرها من القرارات المتخذة في هذا الصدد،

''**وإذ تحيط علما** بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١١/١٦ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١ المتعلق بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها،

”**وإذ تلاحظ** أن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للبشرية، وأن مجتمع المعلومات ينبغي أن يقوم على أساس الهوية الثقافية والتنوع الثقافي واللغوي والتقاليد والأديان وأن يشجع على احترامها وأن يعزز الحوار بين الثقافات والحضارات، وإذ تلاحظ أيضا أن تعزيز تنوع الهويات الثقافية واللغات وتأكيد هذا التنوع والحفاظ عليه، على النحو المبين في وثائق الأمم المتحدة المتفق عليها ذات الصلة بالموضوع، بما فيها الإعلان العالمي المتعلق بالتنوع الثقافي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ستزيد من إثراء مجتمع المعلومات،

”**وإذ تشير** إلى إعلان المبادئ وخطة العمل اللذين اعتمدتهما القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها الأولى المعقودة في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وأيدتهما الجمعية العامة، والتزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات اللذين اعتمدتهما القمة في مرحلتها الثانية المعقودة في تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ وأيدتهما الجمعية العامة،

”**وإذ تشير أيضا** إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

”**وإذ تشير كذلك** إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية،

”**وإذ تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي،

”**وإذ تلاحظ** إنشاء اللجنة المعنية بتقنية الاتصال السريع لأغراض تطوير التكنولوجيا الرقمية بدعوة من الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وإذ تحيط علما بتقرير اللجنة المعنون ”مهمة قيادية ملحة لعام ٢٠١٠: المستقبل المبني على تقنية الاتصال السريع“ الذي أعد بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والذي تدعو فيه اللجنة إلى الأخذ بممارسات وسياسات ملائمة لتقنية الاتصال السريع بغية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بما يكفل تسخير إمكانات تقنية الاتصال السريع ومحتواها لخدمة التنمية،

”**وإذ تقر** بدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه مركز التنسيق للمتابعة على نطاق

المنظومة، وبخاصة في استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، إلى جانب أداء ولايتها الأصلية المتعلقة بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

”**وإذ تلاحظ** انعقاد الدورة الرابعة عشرة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في جنيف في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١،

”**وإذ تسلّم** بأنه على الرغم من أنه قد أحرز تقدم خلال السنوات الأخيرة في مجال الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الزيادة المطردة في إتاحة إمكانية استخدام الإنترنت لما يقرب من ربع سكان العالم والتوسع في انتشار الهواتف المحمولة وتوفير مضمون وعناوين بلغات عديدة على الإنترنت، لا يزال تقليص الفجوة الرقمية وكفالة استفادة الجميع بتكلفة ميسورة من التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أمرين ضروريين، وإذ تسلم، في هذا الصدد، بأن نسبة السكان الذين يستخدمون الإنترنت في البلدان النامية أقل من ١٨ في المائة مقارنة بنسبتهم في البلدان المتقدمة النمو التي تربو على ٦٠ في المائة،

”**وإذ تعيد تأكيد** ضرورة تسخير إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتعزيز تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام،

”**وإذ تعرب عن القلق** إزاء تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الجارية في الاتجاهات الإيجابية في مجال نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي الاستثمارات اللازمة لضمان إتاحة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للجميع،

”**وإذ تعرب عن القلق أيضا** إزاء الفجوة المتزايدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في توفير تقنية الاتصال السريع وكذلك إزاء الأبعاد الجديدة التي اتخذتها الفجوة الرقمية، فيما يتعلق بنوعية سبل الاتصال المتاحة، وما يمكن أن توفره للمستعملين؛

”**وإذ تؤكد** ضرورة تقليص الفجوة الرقمية، بما في ذلك ما يتعلق منها بمسائل من قبيل رسوم الربط الشبكي الدولي لاستخدام الإنترنت، وكفالة استفادة الجميع من التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات،

”**وإذ تقر** بأن الإنترنت، وهي عنصر أساسي في بنية مجتمع المعلومات قد تطورت من كونها مرفقا بحثيا وأكاديميا إلى مرفق عالمي في متناول الجميع،

”**وإذ تسلّم** بضرورة أن تكون الإدارة الدولية للإنترنت عملية متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية وأن تتم بمشاركة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية على نحو تام، على النحو المبين في الفقرة ٢٩ من برنامج عمل تونس،

”**وإذ تسلّم أيضا** بأهمية منتدى إدارة الإنترنت وولايته، باعتباره منتدى للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن مسائل شتى، من بينها المسائل المتعلقة بالسياسات العامة المتصلة بالعناصر الأساسية لإدارة الإنترنت، بغية تعزيز استدامة الإنترنت وقوتها وأمنها واستقرارها وتطويرها، ودوره في إقامة الشراكات بين مختلف أصحاب المصلحة بغية المساعدة في معالجة مختلف قضايا إدارة الإنترنت، مع التنويه بالنداءات التي تدعو إلى إدخال تحسينات على أساليب عمله،

”**وإذ تشدد** على أهمية العملية التي ترمي إلى تعزيز التعاون بما يتسق تماما مع الولاية المنصوص عليها في الفقرة ٧١ من برنامج عمل تونس والحاجة الملحة إلى الاضطلاع بها، وعلى ضرورة تعزيز التعاون من أجل تمكين الحكومات من الاضطلاع، على قدم المساواة، بأدوارها ومسؤولياتها فيما يتعلق بقضايا السياسات العامة الدولية المتصلة بالإنترنت، وليس فيما يتعلق بالمسائل التقنية والتشغيلية اليومية التي لا تؤثر في تلك القضايا،

”**وإذ ترحب** بالجهود التي بذلتها البلدان المضيفة في تنظيم اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت، التي عقدت في أثينا في عام ٢٠٠٦، وفي ريو دي جانيرو، البرازيل في عام ٢٠٠٧، وفي حيدر أباد، الهند في عام ٢٠٠٨، وفي شرم الشيخ، مصر في عام ٢٠٠٩، وفي فيلنيوس في عام ٢٠١٠، وفي نيروبي في عام ٢٠١١، على التوالي،

”**وإذ تسلّم** بالدور المحوري لمنظومة الأمم المتحدة في تعزيز التنمية، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز إمكانية الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بطرق منها إقامة شراكات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين،

”**وإذ ترحب**، في ضوء الفجوات القائمة في الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بعقد مؤتمري القمة لوصل أفريقيا بالإنترنت في كيغالي في عام ٢٠٠٧ وفي القاهرة في عام ٢٠٠٨، وبعقد مؤتمر القمة لوصل رابطة الدول

المستقلة بالإنترنت في مينسك في عام ٢٠٠٩ وبعقد اجتماع بلدان الكومنولث في كولومبو في عام ٢٠١٠، وهي مبادرات إقليمية ترمي إلى تعبئة الموارد البشرية والمالية والتقنية للتعجيل بتنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات المتعلقة بالقدرة على الاتصال،

"١ - **تسلّم** بأنه يمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات توفير حلول جديدة للتحديات في مجال التنمية، وبخاصة في سياق العولمة، وتعزيز النمو الاقتصادي والقدرة على المنافسة والحصول على المعلومات والمعارف والقضاء على الفقر وكفالة الإدماج الاجتماعي، مما سيساعد على التعجيل بإدماج جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، وبالذات أقل البلدان نموا، في الاقتصاد العالمي؛

"٢ - **تعرب عن القلق** إزاء الفجوة الرقمية في الحصول على أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي تقنية الاتصال السريع بين البلدان التي تختلف مستويات تنميتها، التي تؤثر في الكثير من التطبيقات المهمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في مجالات من قبيل الحكم والأعمال التجارية والصحة والتعليم، وتعرب كذلك عن القلق إزاء التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان المتوسطة الدخل، في مجال القدرة على الاتصال السريع؛

"٣ - **تسلّم** بوجود فجوة بين الجنسين كجزء من الفجوة الرقمية، وتشجع جميع أصحاب المصلحة على ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في مجتمع المعلومات وإتاحة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للمرأة؛

"٤ - **تؤكد** أن التنمية التي يعد بها العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لم تتحقق بالنسبة لغالبية الفقراء، وتشدد على ضرورة التسخير الفعال للتكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لسد الفجوة الرقمية؛

"٥ - **تؤكد أيضا** الدور المهم للحكومات في وضع السياسات العامة وفي توفير الخدمات العامة التي تلبي الاحتياجات والأولويات الوطنية بسبل، منها الاستخدام الفعال لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، على أسس تشمل اتباع نهج يضم أصحاب المصلحة المتعددين، دعما لجهود التنمية الوطنية؛

"٦ - **تسلّم** بأن قيام القطاع الخاص، بالإضافة إلى القطاع العام، بتمويل الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أصبح يؤدي دورا مهما في

كثير من البلدان وأن التمويل المحلي يزداد بفضل التدفقات بين الشمال والجنوب ويكمله التعاون بين بلدان الجنوب؛

"٧ - **تسلّم أيضا** بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تطرح فرصا وتحديات جديدة، وبأن هناك ضرورة ماسة للتصدي للعقبات الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيات الجديدة، من قبيل عدم كفاية الموارد والهياكل الأساسية والتعليم والقدرات والاستثمارات والقدرة على الاتصال والمسائل المتعلقة بملكية التكنولوجيا ومعاييرها وتدفقاتها، وتهيب، في هذا الصدد، بجميع أصحاب المصلحة توفير قدر كاف من الموارد وتعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا؛

"٨ - **تسلّم كذلك** بالإمكانات الهائلة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تعزيز نقل التكنولوجيات المستخدمة في مجموعة واسعة النطاق من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية؛

"٩ - **تسلّم** بأنه يمكن للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يكونا أداتين مفيدتين لتعزيز تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

"١٠ - **تشجع** على تعزيز ومواصلة التعاون بين أصحاب المصلحة وفيما بينهم لضمان التنفيذ الفعال لنتائج مرحلتي جنيف وتونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات بطرق، منها التشجيع على إقامة شراكات وطنية وإقليمية ودولية بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز مناهج العمل المواضيعية الوطنية والإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين، في إطار جهد وحوار مشتركين مع البلدان النامية والشركاء في التنمية والجهات الفاعلة في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

"١١ - **تؤكد من جديد** دور الجمعية العامة في الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات الذي سيعقد في عام ٢٠١٥، على النحو المطلوب في الفقرة ١١١ من برنامج عمل تونس لمجتمع المعلومات، وتقرر كذلك أن تبت خلال دورتها السابعة والستين في طرائق عملية الاستعراض؛

"١٢ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها تونس، البلد المضيف للمرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمات دولية وإقليمية أخرى معنية، للقيام سنويا بتنظيم منتدى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع والمعرض التكنولوجي

بوصفهما منهاج عمل في إطار متابعة القمة، بغية تشجيع قيام بيئة أعمال حيوية لقطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في شتى أرجاء العالم؛

”١٣ - **تشجع** صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة على الإسهام، كل في نطاق ولايته، في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتشدد على ضرورة توفير الموارد اللازمة في هذا الصدد؛

”١٤ - **تلاحظ** تنظيم منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام ٢٠١١، في جنيف في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١؛

”١٥ - **تقر** بالضرورة الماسة لتسخير إمكانات المعارف والتكنولوجيا، وتشجع، في هذا الصدد، جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة جهوده لتعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها عاملا حاسما في التمكين من تحقيق التنمية وحافزا على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

”١٦ - **تقر أيضا** بدور فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات باعتباره آلية مشتركة بين الوكالات تابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومخصصة لتنسيق تنفيذ الأمم المتحدة لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

”١٧ - **تقر كذلك** بأنه من المقرر أن يتابع الأمين العام ما أسفرت عنه القمة العالمية لمجتمع المعلومات من نتائج فيما يتصل بإدارة الإنترنت، وتحديدا العملية المتوخى منها تعزيز التعاون وعقد منتدى إدارة الإنترنت، من خلال عمليتين منفصلتين، وتسلّم بأن العمليتين يمكن أن تكمل كل منهما الأخرى؛

”١٨ - **تشير** إلى قرارها بأن تنظر الدول الأعضاء مرة أخرى في الجمعية العامة في استصواب استمرار منتدى إدارة الإنترنت في أداء عمله، في سياق استعراض يجري في عام ٢٠١٥ بمناسبة مرور عشر سنوات على تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

”١٩ - **تلاحظ** تقرير رئيس الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت وتحيط علما بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرر، في الفقرتين ٢٨ و ٢٩ من قراره ١٦/٢٠١١، تمديد ولاية الفريق العامل حتى انعقاد الدورة الخامسة عشرة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية من

أجل إتمام مهمته وفقا لولايته، وحث الفريق العامل على أن يقدم توصياته إلى اللجنة في دورتها الخامسة عشرة، التي ستشكل إسهاما مقدما من اللجنة إلى الجمعية العامة، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

”٢٠ - **تؤكد** ضرورة تحسين مشاركة جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في جميع اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت، وتدعو، في هذا الصدد، الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين إلى دعم مشاركة الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين من البلدان النامية في المنتدى نفسه وفي الاجتماعات التحضيرية؛

”٢١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تعزيز التعاون بشأن قضايا السياسة العامة المتعلقة بالإنترنت؛

”٢٢ - **تشير إلى** الفقرة ٢٢ من قرارها ١٤١/٦٥، وتحيط علما بالمشاورات التي يدعو الأمين العام إلى عقدها عن طريق إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، بما في ذلك الاجتماع المعقود في نيويورك في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وتدعو الأمين العام إلى إجراء مزيد من المشاورات المفتوحة الجامعة التي تضم جميع الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة، بهدف المساعدة في العملية الرامية إلى تعزيز التعاون من أجل تمكين الحكومات من الاضطلاع، على قدم المساواة، بأدوارها ومسؤولياتها فيما يتعلق بقضايا السياسات العامة الدولية المتصلة بالإنترنت وليس فيما يتعلق بالمسائل التقنية والتشغيلية اليومية التي لا تؤثر في تلك القضايا، عن طريق كفالة التوازن في مشاركة أصحاب المصلحة كافة، وبخاصة البلدان النامية، كل حسب دوره ومسؤولياته، على النحو المبين في الفقرة ٣٥ من برنامج عمل تونس، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، عن طريق المجلس، تقريرا عن نتائج تلك المشاورات لكي تنظر فيه في دورتها السابعة والستين؛

”٢٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، عن طريق اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا عن حالة تنفيذ هذا القرار ومتابعته، كجزء من عملية الإبلاغ التي يقوم بها سنويا بشأن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

”٢٤ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والستين البند المعنون ’تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية‘“.

٦ - وكان معروضا على اللجنة في جلستها ٤٠، المعقودة في ٩ كانون الأول/ديسمبر، مشروع قرار بعنوان ''تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية'' (A/C.2/66/L.80)، قدمه نائب رئيس اللجنة، بتروس فاندي يوهانا (نيجيريا)، على أساس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/66/L.21.

٧ - وفي الجلسة نفسها، وبناء على اقتراح من الرئيس، وافقت اللجنة على عدم تطبيق المادة ١٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة والشروع في البت في مشروع القرار.

٨ - وفي الجلسة نفسها أيضا، تلا أمين اللجنة بيانا بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.2/66/L.80.

٩ - وفي الجلسة ٤٠ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/66/L.80 (انظر الفقرة ١٢).

١٠ - وبعد اعتماد مشروع القرار A/C.2/66/L.80، أدلى ببيان كل من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية وبولندا (باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه)، وجمهورية مولدوفا، وأوكرانيا (انظر الوثيقة A/C.2/66/SR.40).

١١ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/66/L.80، بادر مقدِّمو مشروع القرار A/C.2/66/L.21 إلى سحبه.

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

١٢ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة بأن تعتمد مشروع القرار التالي:

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٣/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٣٨/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٢٢٠/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٥٢/٦٠ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ و ١٨٢/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٠٢/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٨٧/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، و ١٤١/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وإلى غيرها من القرارات المتخذة في هذا الصدد،

وإذ تشير أيضا إلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ و ٣/٢٠٠٨ المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ و ٧/٢٠٠٩ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩ و ٢/٢٠١٠ المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠، وإذ تحيط علما بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦/٢٠١١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١ المتعلق بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها،

وإذ تشير إلى إعلان المبادئ وخطة العمل اللذين اعتمدهما القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها الأولى المعقودة في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣[(١)] وأيدهما الجمعية العامة[(٢)]، والتزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات اللذين اعتمدهما القمة في مرحلتها الثانية المعقودة في تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥[(٣)] وأيدهما الجمعية العامة[(٤)]،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٥)]،

---

(١) انظر A/C.2/59/3، المرفق.

(٢) انظر القرار ٢٢٠/٥٩.

(٣) انظر A/60/687.

(٤) انظر القرار ٢٥٢/٦٠.

(٥) انظر القرار ١/٦٠.

وإذ تشير كذلك إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية[٦]،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي[٧]،

وإذ تلاحظ تنظيم منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام ٢٠١١، في جنيف في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١،

وإذ تلاحظ أيضا إنشاء اللجنة المعنية بتقنية الاتصال السريع لأغراض تطوير التكنولوجيا الرقمية بدعوة من الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وإذ تحيط علما بوثيقة ”أهداف تقنية الاتصال السريع لعام ٢٠١٥“، التي وضعتها اللجنة خلال مؤتمر قمتها للقيادات في مجال الاتصال السريع المعقود في جنيف يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، والتي حدَّدت أهدافا تتمثل في جعل سياسة تقنية الاتصال السريع عالمية وزيادة توفير هذه التقنية بأسعار ميسورة وزيادة الإقبال عليها بغية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بما يكفل تسخير إمكانات تقنية الاتصال السريع ومحتواها لخدمة التنمية،

وإذ تقر بدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه مركز التنسيق للمتابعة على نطاق المنظومة، وبخاصة في استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، إلى جانب أداء ولايتها الأصلية المتعلقة بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإذ تلاحظ انعقاد الدورة الرابعة عشرة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في جنيف في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١،

وإذ تلاحظ أيضا أن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للبشرية، وأن مجتمع المعلومات ينبغي أن يقوم على أساس الهوية الثقافية والتنوع الثقافي واللغوي والتقاليد والأديان وأن يشجع على احترامها وأن يعزز الحوار بين الثقافات والحضارات، وإذ تلاحظ أيضا أن تعزيز تنوع الهويات الثقافية واللغات وتأكيد هذا التنوع والحفاظ عليه، على النحو المبين في وثائق الأمم المتحدة المتفق عليها ذات الصلة بالموضوع، بما فيها الإعلان العالمي المتعلق

---

(٦) انظر القرار ١/٦٥.

(٧) A/66/64-E/2011/77.

بالتنوع الثقافي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة[٨]، ستزيد من إثراء مجتمع المعلومات،

وإذ تقر بالاتجاهات الإيجابية في إمكانية الاتصال وتوافر الخدمات بأسعار ميسورة على الصعيد العالمي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة الزيادة المستمرة في الوصول إلى شبكة الإنترنت لتشمل ثلث سكان العالم، والانتشار السريع للهواتف المحمولة، وزيادة توافر المحتوى وعناوين الإنترنت بلغات متعددة، وظهور خدمات وتطبيقات جديدة، بينها الصحة الجوالة، والمعاملات الجوالة، والحكومة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني، والأعمال الإلكترونية والخدمات الإنمائية، الأمر الذي يوفر إمكانية كبيرة لتطوير مجتمع المعلومات،

وإذ تؤكد، مع ذلك، أنه على الرغم من التقدم المحرز مؤخرا، لا تزال هناك فجوة رقمية هامة، وإذ تنوه في هذا الصدد إلى أن ٢٦ في المائة فقط من سكان البلدان النامية يستخدمون حاليا الإنترنت، مقابل ٧٤ في المائة من سكان البلدان المتقدمة النمو، وإذ تؤكد ضرورة تقليص الفجوة الرقمية، بما في ذلك ما يتعلق منها بمسائل من قبيل رسوم الربط الشبكي الدولي لاستخدام الإنترنت، وكفالة استفادة الجميع من التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة تسخير إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتعزيز تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال نمو اقتصادي مستدام وشامل وعادل وتنمية مستدامة،

وإذ تعرب عن القلق إزاء الآثار السلبية المستمرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاتجاهات الإيجابية في مجال نشر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وعلى الاستثمارات اللازمة لضمان إتاحة هذه التكنولوجيات للجميع،

وإذ تعرب عن القلق أيضا إزاء الفجوة المتزايدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في توفير تقنية الاتصال السريع وكذلك إزاء الأبعاد الجديدة التي اتخذتها الفجوة الرقمية،

---

(٨) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، سجلات المؤتمر العام، الدورة الحادية والثلاثون، باريس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر – ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، المجلد ١ والتصويب، القرارات، الفصل الخامس، القرار ٢٥، المرفق الأول.

وإذ تسلّم بأنه ينبغي التصدي للافتقار إلى بناء القدرات اللازمة للاستخدام المثمر لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سبيل تخطي الفجوة الرقمية،

وإذ تسلّم أيضا بأن عدد مستخدمي الإنترنت آخذ في النمو، وبأن طابع الفجوة الرقمية آخذ هو أيضا بالتغيير، من فجوة تعتري توافر الإنترنت، إلى فجوة تعتري جودة الوصول إلى الإنترنت والمعلومات والمهارات التي يمكن للمستخدمين الحصول عليها، والقيمة التي يمكن أن يجنوها من ذلك، وإذ تسلّم في هذا الصدد بضرورة إعطاء الأولوية لاستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من خلال اتباع نُهُج ابتكارية، بما فيها نُهج أصحاب المصلحة المتعددين، في إطار الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية،

وإذ تعيد تأكيد الفقرات ٤ و ٥ و ٥٥ من إعلان المبادئ المعتمد في جنيف في عام ٢٠٠٣، وإذ تسلّم بأن حرية التعبير وحرية تدفق المعلومات والأفكار والمعارف أساسية في مجتمع المعلومات وتعود بالنفع على التنمية،

وإذ تدرك التحديات التي تواجهها الدول، وبخاصة الدول النامية، في مكافحة الجريمة الإلكترونية، وإذ تشدد على ضرورة تعزيز أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل منع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية، ومحاكمة ومعاقبة من يستخدمونها لتلك الأغراض،

وإذ تقر بأن الإنترنت عنصر أساسي في بنية مجتمع المعلومات ومرفق عالمي في متناول الجميع،

وإذ تسلّم بضرورة أن تكون الإدارة الدولية للإنترنت عملية متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية وأن تتم بمشاركة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية على نحو تام، على النحو المبين في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات،

وإذ تسلّم أيضا بأهمية منتدى إدارة الإنترنت وولايته، باعتباره منتدى للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن مسائل شتى، من بينها المسائل المتعلقة بالسياسات العامة المتصلة بالعناصر الأساسية لإدارة الإنترنت، بغية تعزيز استدامة الإنترنت وقوتها وأمنها واستقرارها وتطويرها، ودوره في إقامة الشراكات بين مختلف أصحاب المصلحة بغية المساعدة في معالجة مختلف قضايا إدارة الإنترنت، مع التنويه بالنداءات التي تدعو إلى إدخال تحسينات على أساليب عمله،

وإذ تشير إلى قرارها بأن تنظر الدول الأعضاء مرة أخرى في الجمعية العامة في استصواب استمرار منتدى إدارة الإنترنت في أداء عمله، في سياق استعراض يجري في عام ٢٠١٥ بمناسبة مرور عشر سنوات على تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات،

وإذ تشدد على أهمية العملية التي ترمي إلى تعزيز التعاون بما يتسق تماما مع الولاية المنصوص عليها في برنامج عمل تونس والحاجة الملحة إلى الاضطلاع بها، وعلى ضرورة تعزيز التعاون من أجل تمكين الحكومات من الاضطلاع، على قدم المساواة، بأدوارها ومسؤولياتها فيما يتعلق بقضايا السياسات العامة الدولية المتصلة بالإنترنت، وليس فيما يتعلق بالمسائل التقنية والتشغيلية اليومية التي لا تؤثر في تلك القضايا،

وإذ تعيد تأكيد أنه من المقرر أن يتابع الأمين العام ما أسفرت عنه القمة العالمية لمجتمع المعلومات من نتائج فيما يتصل بإدارة الإنترنت، وتحديدا العملية المتوخى منها تعزيز التعاون وعقد منتدى إدارة الإنترنت، من خلال عمليتين منفصلتين، وتسلّم بأن العمليتين يمكن أن تكمل كل منهما الأخرى،

وإذ تعيد أيضا تأكيد الفقرات من ٣٥ إلى ٣٧ والفقرات من ٦٧ إلى ٧٢ من برنامج عمل تونس،

وإذ ترحب بالجهود التي بذلتها البلدان المضيفة في تنظيم اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت، التي عقدت في أثينا في عام ٢٠٠٦، وفي ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام ٢٠٠٧، وفي حيدر أباد، الهند، في عام ٢٠٠٨، وفي شرم الشيخ، مصر، في عام ٢٠٠٩، وفي فيلنيوس في عام ٢٠١٠، وفي نيروبي في عام ٢٠١١،

وإذ تسلّم بالدور المحوري لمنظومة الأمم المتحدة في تعزيز التنمية، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز إمكانية الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بطرق منها إقامة شراكات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين،

وإذ ترحب، في ضوء الفجوات القائمة في الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بعقد مؤتمري القمة لوصل أفريقيا بالإنترنت في كيغالي في عام ٢٠٠٧ وفي القاهرة في عام ٢٠٠٨، وبعقد مؤتمر القمة لوصل رابطة الدول المستقلة بالإنترنت في مينسك في عام ٢٠٠٩، وبعقد اجتماع بلدان الكومنولث في كولومبو في عام ٢٠١٠، وبعقد الجمعية الأولى المعنية ببرنامج العمل الرقمي للاتحاد الأوروبي في بروكسل في عام ٢٠١١، وبعقد الحوار الأوروبي السنوي بشأن إدارة الإنترنت يومي ١٦ و ١٧ حزيران/يونيه، وهي مبادرات إقليمية ترمي إلى تعبئة الموارد البشرية والمالية والتقنية للتعجيل بتنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات المتعلقة بالقدرة على الاتصال،

١ - **تسلّم** بأنه يمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات توفير حلول جديدة للتحديات في مجال التنمية، وبخاصة في سياق العولمة، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والعادل والتنمية المستدامة، والقدرة على المنافسة، والحصول على المعلومات والمعارف، والقضاء على الفقر وكفالة الإدماج الاجتماعي، مما سيساعد على التعجيل بإدماج جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، وبالذات أقل البلدان نموا، في الاقتصاد العالمي؛

٢ - **تعرب عن القلق** إزاء الفجوة الرقمية في الحصول على أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي تقنية الاتصال السريع بين البلدان التي تختلف مستويات تنميتها، التي تؤثر في الكثير من التطبيقات المهمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في مجالات من قبيل الحكم والأعمال التجارية والصحة والتعليم، وتعرب كذلك عن القلق إزاء التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، في مجال القدرة على الاتصال السريع؛

٣ - **تسلّم** بوجود فجوة بين الجنسين كجزء من الفجوة الرقمية، وتشجع جميع أصحاب المصلحة على ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في مجتمع المعلومات وحصول المرأة على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها لها لصالح التمكين لنفسها وجني النفع لها بوجه عام؛

٤ - **تؤكد** أن التنمية التي يعد بها العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لم تتحقق بالنسبة لغالبية الفقراء، وتشدد على ضرورة التسخير الفعال للتكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لسد الفجوة الرقمية؛

٥ - **تؤكد أيضا** الدور المهم للحكومات في وضع السياسات العامة الوطنية وفي توفير الخدمات العامة التي تلبي الاحتياجات والأولويات الوطنية بسبل، منها الاستخدام الفعال لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، على أسس تشمل اتباع نهج يضم أصحاب المصلحة المتعددين، دعما لجهود التنمية الوطنية؛

٦ - **تسلّم** بأن قيام القطاع الخاص، بالإضافة إلى القطاع العام، بتمويل الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أصبح يؤدي دورا مهما في كثير من البلدان وأن التمويل المحلي يزداد بفضل التدفقات بين الشمال والجنوب ويكمله التعاون بين بلدان الجنوب، وتسلّم أيضا بأنه يمكن للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يكونا أداتين مفيدتين لتعزيز تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

٧ - **تسلّم أيضا** بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تطرح فرصا وتحديات جديدة، وبأن هناك ضرورة ماسة للتصدي للعقبات الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيات الجديدة، من قبيل عدم كفاية الموارد والهياكل الأساسية والتعليم والقدرات والاستثمارات والقدرة على الاتصال والمسائل المتعلقة بملكية التكنولوجيا ومعاييرها وتدفقاتها، وتهيب، في هذا الصدد، بجميع أصحاب المصلحة توفير قدر كاف من الموارد وتعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، بشروط متفق عليها بين الأطراف؛

٨ - **تسلّم كذلك** بالإمكانات الهائلة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تعزيز نقل التكنولوجيات المستخدمة في مجموعة واسعة النطاق من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية؛

٩ - **تشجع** على تعزيز ومواصلة التعاون بين أصحاب المصلحة وفيما بينهم لضمان التنفيذ الفعال لنتائج مرحلتي جنيف[١] وتونس[٢] من القمة العالمية لمجتمع المعلومات بطرق، منها التشجيع على إقامة شراكات وطنية وإقليمية ودولية بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز مناهج العمل المواضيعية الوطنية والإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين، في إطار جهد وحوار مشتركين مع البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا، والشركاء في التنمية والجهات الفاعلة في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

١٠ - **تؤكد من جديد** دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات الذي سيجرى بنهاية عام ٢٠١٥، على النحو المنوه إليه في الفقرة ١١١ من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، وتقرر كذلك أن تنظر خلال دورتها السابعة والستين في طرائق عملية الاستعراض هذه؛

١١ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها تونس، البلد المضيف للمرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمات دولية وإقليمية أخرى معنية، للقيام سنويا بتنظيم منتدى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع والمعرض التكنولوجي بوصفهما منهاج عمل في إطار متابعة القمة، بغية تشجيع قيام بيئة أعمال حيوية لقطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في شتى أرجاء العالم؛

١٢ - **تلاحظ** التقدم المحرز من جانب كيانات الأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومات الوطنية واللجان الإقليمية وسائر الجهات صاحبة المصلحة بما فيها المنظمات غير

الحكومية والقطاع الخاص في تنفيذ مسارات العمل الواردة في الوثائق الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتشجع على اعتماد مسارات العمل هذه من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٣ - **تلاحظ أيضا** تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيد الإقليمي بتيسير من اللجان الإقليمية، على النحو الملحوظ في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية على الصعيدين الإقليمي والدولي[٧]؛

١٤ - **تشجع** صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة على الإسهام، كل في نطاق ولايته وخطته الاستراتيجية، في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتشدد على ضرورة توفير الموارد اللازمة في هذا الصدد؛

١٥ - **تقر** بالضرورة الماسة لتسخير إمكانات المعارف والتكنولوجيا، وتشجع، في هذا الصدد، جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة جهوده لتعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها عاملا حاسما في التمكين من تحقيق التنمية وحافزا على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٦ - **تقر أيضا** بدور فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات باعتباره آلية مشتركة بين الوكالات تابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومخصصة لتنسيق تنفيذ الأمم المتحدة لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

١٧ - **تلاحظ** تقرير رئيس الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت[٩]، وتحيط علما بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الوارد في الفقرات من ٢٧ إلى ٢٩ من قراره ١٦/٢٠١١، بتمديد ولاية الفريق العامل حتى انعقاد الدورة الخامسة عشرة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية من أجل إتمام مهمته وفقا لولايته، وتحث الفريق العامل على أن يقدم توصياته إلى اللجنة في دورتها الخامسة عشرة، التي ستشكل إسهاما مقدما من اللجنة إلى الجمعية العامة، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

١٨ - **تؤكد** ضرورة تحسين مشاركة جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في جميع اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت، وتدعو، في هذا الصدد، الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين إلى دعم مشاركة الحكومات وسائر أصحاب المصلحة من البلدان النامية في المنتدى نفسه وفي الاجتماعات التحضيرية؛

---

(٩) A/66/67-E/2011/79.

١٩ - **تشير** إلى الفقرة ٢٢ من قرارها ٦٥/١٤١، وتحيط علما بتقرير الأمين العام عن تعزيز التعاون بشأن قضايا السياسة العامة المتعلقة بالإنترنت[١٠]، ولا سيما بالمشاورات التي يدعو الأمين العام إلى عقدها عن طريق إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، بما في ذلك الاجتماع المعقود في نيويورك في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وتدعو رئاسة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إلى أن تعقد، بالتزامن مع الدورة السنوية الخامسة عشرة للجنة، اجتماعا مفتوحا وشاملا وتفاعليا لمدة يوم، تشارك فيه جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين، ولا سيما من البلدان النامية، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، بغية تحديد فهم مشترك لتعزيز التعاون بشأن قضايا السياسة العامة المتعلقة بالإنترنت وفقا للفقرتين ٣٤ و ٣٥ من برنامج عمل تونس، وتطلب إلى الأمين العام أن يدرج معلومات عن نتائج هذا الاجتماع لدى إعداد تقريره عن حالة تنفيذ هذا القرار ومتابعته؛

٢٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، عن طريق اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكجزء من عملية الإبلاغ التي يقوم بها سنويا بشأن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، تقريرا عن حالة تنفيذ هذا القرار ومتابعته لكي تنظر فيه في دورتها السابعة والستين؛

٢١ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والستين البند المعنون ”تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية“.

---

(١٠) A/66/77-E/2011/103.